

فالدخول يوجبهُ . وإن أنكرتِ المرأة قبضَ العاجلِ وقد دخل بها وأدّعه الرجلُ ،
فالقولُ قوله مع يمينه ، وإن ادّعى دفعَ الآجلِ وأنكرته المرأة ، فالقولُ قولها
مع يمينها ، وعلى الرجل البينة فيما يدعى من الدفع .

(٨٤٧) وعن علي (ع) أنه قال : إذا تزوّج الرجلُ المرأةَ على صداقٍ
معلومٍ ، وأشهدا عليه سرّاً وأشهدا في العلانية بأكثر منه ، فالعقدُ الأول هو
الصحيح ، وبه يؤخذ .

(٨٤٨) وعنه (ع) أنه قال : إذا دخل الرجلُ بالمرأة وأغلق عليها بابَه ،
أو أَرخى عليها سترَه ، فقد وجب لها المهرُ كُلُّهُ ، جامعٌ أو لم يجامع ، قال
أبو جعفر (ع) : تزوّجتُ امرأةً في حياة أبي علي بن الحسين (ع) فتأقّمت
نفسى إليها نصفَ النهار ، فقال أبي : يابئني ، لا تدخلُ بها في هذه الساعة ،
ففعلتُ ، فلمّا دخلتُ إليها كرهتها وقُمتُ لأخرجَ . فقَامَتُ مولاةً لها فأغلقَتِ
البابَ وأرختِ السترَ فقلتُ : مَهْ دَعِيهِ ، فقد وجب لك الذي تريدان .

(٨٤٩) وعن علي وأبي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام أنهم قالوا في
الرجل يُعتِقُ أُمَّتَهُ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ويجعلَ عتقَها صداقَها ، وترضى بذلك ،
قالوا : ذلك جائزٌ ، قال أبو جعفر : وأحبُّ إلىَّ أَنْ يعطيَها شيئاً ، قال
أبو عبد الله (ع) : فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَلَهَا نَصْفُ قِيَمَتِهَا .

(٨٥٠) وعن علي (ع) أنه قال : من سرقَ مالاً ، فأَصْدَقَهُ امرأةً أو
اشتريَ جاريةً ، كانَ الفرجُ له حلالاً ، وعليه تَبَعَةٌ ^(١) المال وإِثْمَةٌ !

(١) ع ، س - تباعة ، ط ، ي ، - تبعة .